الخلاف النَّحويّ عند ابْن بَرِّيٍّ (582هـ) في كتابهِ التّنبيه والإيضاح

The grammatical controversy of Ibn Barri (582 AH) in his book "Al-Tanbih wa'l-Idah"

أ. د. قاسم محمَّد كامل السّعيدي

الباحث: إياد سلمان ثجيل الغزي

كلية الآداب، جامعة ذي قار، العراق

Prof. Dr. Qasim Muhammad Kamel Al-Saidi

Researcher: Eyad Salman Thajjil Al-Ghazi

الملخص:

تهدف الدّراسة إلى عرض أهم مسائل الخلاف النّحويّة والصرفية عند ابْن بَرّيٍّ في المسائل الّتي وجهها للجوهريّ في صحاحِه، إذ اختلف ابن بَرّيٍّ معه في طائفة من المسائل النّحويّة، فكان ينقد، ويصوّب ما وهم فيه الجوهريّ، وقد اعتمد الاثنان على منهجيات مختلفة في طرح المسائل الخلافيّة اعتمادًا على القياس والسماع، أو الاستحسان واستصحاب الحال. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التّحليلي، وتوصلت الدّراسة إلى جملة من النتائج أبرزها: إنَّ الخلاف النّحويّ أخذ أثره في ردود ابْن بَرّيٍّ نظرا لانطلاق اللُّغويّين؛ كما أنَّ تعصُّب ابْن بَرّيٍّ للنّحويين والصّرفيين من مناهج مختلفة جعلت منه يتعصب لرأي بعضهم، ويغض من رأي الطرف الآخر؛ وكان الخلاف النحوي ذا تأثير في نقد ابْن بَرّيٍّ للشَّاهد اللُّغويّ في الصّحاح.

الكلمات المفتاحية: ابْن بَرّيٍّ، الخلاف النحوي، التنبيه والإيضاح، نقد الشّاهد في الصّحاح.

Abstract

The study aims to present the most important grammatical and morphological issues of disagreement with Ibn Barri in the issues that he addressed to Al Jawhari in his Sahih. Depending on measurement and hearing, or approval and approval of the situation. To achieve the objectives of the study, it was relied on the descriptive analytical method, and the study reached a number of results, the most prominent of which are: The grammatical dispute took its impact on Ibn Barri's responses due to the launch of linguists; Also, Ibn Barri's intolerance of grammarians and morphologists from different approaches made him intolerant of the opinion of some of them, and contempt for the opinion of the other party; The grammatical dispute had an impact on Ibn Barry's criticism of the linguistic witness in As-Sahah.

المقدمة:

إنَّ علم النّحو يُعَدُّ من أبرز علوم العربيّة، وأسماها قدرًا، وأعظمها رفعةً، وأكثرها نفعًا، ومن خلالهِ تتضحُ مقاصد علوم العربيّة الأخرى، وأنَّ أهم أسباب نشوء النّحو هو فشوّ الفساد واللّحن على ألسنة المتكلمين بالعربيّة، فقد نال اللّحن من العربيّة ما نالهُ عن طريق الموالي والمستعربينَ الّذينَ دخلوا الإسلام وخالطوا العرب وصاهروهم وأنجبوا أطفالًا يتكلمون بلغةِ أمّهاتهم، وهي لغة ملحونة، فنشأ لديهم جيل يلحن، وقال في ذلك أبو الطّيب اللّغويّ (351هـ): (وأعلم أَنَّ أَوّل ما اختلَّ من كلام العرب فأحوجَ إلى التّعلم الإعرابُ، لأن اللّحن ظهر في كلام الموالي والمتعرِّبينَ من عهد النّبيّ صلى الله عليه [وآله] وسلم؛ فقد روينا أن رجلًا لحنَ بحضرتهِ فقال:" أَرشدوا أَخاكم"))[1]، بل وصل اللّحن إلى بيوت الملوك والأمراء، لذا فسدت سليقة العربي السّليمة الّتي كان يتكلم بها على سجيتهِ وفطرته اللّتينِ أصبحتا فيما بعد أسيرتي اللّحن، واللّحن هو ((قَالَ أَبُو عبيد: وَهُوَ الْخَطَأ فِي الْكَلَام وَقد لَحَنَ الرجلُ لَحْناً وَمِنْه حديثُ أبي العاليةِ قَالَ: "كنتُ أَطُوف مَعَ ابنِ عبَّاس وَهُوَ يُعَلمُنِي لَحْنَ الْكَلَام"، قَالَ أَبُو عبيد: وَإِنَّمَا سَمَّاهُ لَحْناً لِأَنَّهُ إِذا بصَّرَهُ الصوابَ فقد بصَّرَهُ اللَّحْن))[2].

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول مسألة مهمة تناولها الدارسون القدماء ممن عاصروا ابن بري والجوهري وهي مسألة الخلاف النّحويّ بين مدرستي البصرة والكوفة، ومدى تأثير هذين المدرستين في منهج ابن بري.

وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي: ما أهم مواطن الخلاف عند ابن بري في كتابه التنبيه والإيضاح؟

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدّراسة المنهج الوصفي التحليلي، ويعرف هذا المنهج بأنه المنهج الوصفي المتعمق، الذي يصف فيه الباحث العلمي مختلف الظواهر والمشكلات العلمية، ويحل المشكلات والأسئلة التي تقع ضمن دائرة البحث العلمي، ثم يتم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال النهج

[1] مراتب النّحويينَ، أبو الطّيب عبد الواحد بن عليّ اللّغويّ الحلبيّ (ت: 351هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، د. ط، (د. ت)، ص5.

[2] تهذيب اللّغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 2001م: ج5، ص41.

التحليلي الوصفي [1]، وتم من خلاله اختيار الشّواهد النحوية الخلافية التي تناولها الجوهري ونقدها ابن بري، وسلطنا الضوء على أهم هذهِ الشواهد.

أهداف الدراسة:

1- بيان شواهد الخلاف النحويّ عند الجوهري وابن بري.

2- التعرف على مدى التأثر والتأثير في الشواهد الخلافية بمدرستي البصرة والكوفة.

3- شرح الاعتماد على القياس والعلة في ترسيخ قواعد الخلاف.

أهمية الدراسة:

جاءت أهمية هذه الدراسة عند الباحث؛ لكونها متعلقة بمسائل الخلاف النّحويّ عند الجوهري وابن بري، وأمَّا أهميتها للباحثين ففي كيفية تأثيرها في تثبيت القاعدة التركيبية في علم النحو، وعدّها ركيزة من ركائزه المهمة، وعسى أن تقدم شيئا يوضح جانب من جوانب تراثنا الواسع؛ لترفد المكتبة العربية بما يليق بها.

هيكل الدراسة:

- الإطار المنهجي للدراسة
- توطئة
- المبحث الأول: الخلاف على مستوى المصطلح.
- المبحث الثاني: الخِلاف على مستوى الكلمة ولفظها.
- الخاتمة

توطئة:

أصبح اللّحن في زمن ابن بري والجوهري أمرًا مألوفًا وشائعًا، وعرَّفهُ ابْن بَرِّيّ بقولهِ: ((لِلَّحْنِ سِتَّةُ مَعان: الخطأُ فِي الإعراب واللغةُ والغِناءُ والفِطْنةُ والتَّعْريضُ والمَعْنى، فاللَّحْنُ الَّذِي هُوَ الخطأُ فِي الإعراب يُقَالُ مِنْهُ لَحَنَ فِي كَلَامِهِ، بِفَتْحِ الْحَاءِ، يَلْحَنُ لَحْناً، فَهُوَ لَحَّانٌ ولَحّانة، وَقَدْ فُسِّرَ بِهِ بيتُ مَالِكِ بْنِ أَسماء بْنِ خَارِجَةَ الفَزَارِي كَمَا تَقَدَّمَ، واللَّحْنُ الَّذِي هُوَ اللُّغَةُ كَقَوْلِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تَعَلَّمُوا الفرائضَ والسُّنَنَ واللَّحْنَ كَمَا تعلَّمُون القرآنَ، يُرِيدُ اللُّغَةَ؛ وَجَاءَ فِي رِوَايَةٍ تَعَلَّمُوا اللَّحْنَ فِي الْقُرْآنِ

[1] محمد تيسير، كتاب المنهج الوصفي التحليلي، المجلة العربية للعلوم والأبحاث، ص4.

كَمَا تَتَعَلَّمُونَهُ، يُرِيدُ تَعَلَّمُوا لغَةَ الْعَرَبِ بإِعرابها))[1] الأمر الّذي دعا الثّقات من العرب الّذينَ شعروا بخطر ضياع اللّغة إلى وضع النّحو، ولا يخفى على المتضلّع في علوم اللّغة لما في علم النّحو من أهمية كبرى، فقد جعله ابن خلدون (808هـ) في مقدمتهِ أهم من اللّغة، فيقول: ((إذ به تتبيّن أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجُهِلَ أصل الإفادة، وكان من حقّ اللّغة التّقديم لولا أن أكثر الأوضاع باقية في موضوعاتها، لم تتغير بخلاف الإعراب الدّال على الإسناد والمسند إليه، فإنَّه تغيّر بالجملةِ، ولم يبقَ له أثر، فلذلك كان علم النّحو أهم من اللّغة، إذ في جهلهِ الإخلال بالتّفاهم جملة، وليست كذلك اللّغة))[2]، وهنا يظهر اهتمام ابن خلدون في النّحو مرجحًا إيّاهُ على اللّغة، وقد ((تضافرت الرّوايات على أنّ أوّل من وضع النّحو أبو الأسود (69هـ)، وأنّه أخذه أولًا عن عليّ بن أبي طالب [عليه السّلام]))[3]، وأخذ النّاس يتعلّمونه منه، ((ولا نريد هنا الإفاضة وذكر الرّوايات الّتي جاء بها، فهي كثيرة ومتعددة ومذكورة في كتب الطبقات والتّراجم، ومن شاء أن يرجع إلى طبقات الزّبيدي، وأخبار النّحويين البصريينَ للسيرافي، وأنباه الرّواة للقفطي وفهرست ابن النّديم، وكتب السّيوطي، وغيرها))[4]، وشاع هذا العلم في البصرة والكوفة، وقد أشارتِ الدّكتورة الحديثيّ إلى تسميتي المدرسة البصريّة و الأخرى المدرسة الكوفيّة في سياق تعليقها على كتاب أبي الطّيّب اللّغويّ (ت: 315هـ)[5]، وذلك في قولها: ((ونلاحظ من هذهِ التّسميات أنّهُ يسمي نحاة الكوفة "الكوفيين" أو "أهل الكوفة" ويسمي نحاة البصرة: "أهل البصرة" و "البصريينَ" و"علماء البصرة" ولم يخرج عن مثل هذه التسميات في كتابه، ولم يسم النّحاة البصريين "مدرسة البصرة" ولا نسبهم إلى مذهب فقال: "مذهب البصريين"، ولا سمى الكوفيين "مدرسة الكوفة" ولا مذهبهم "مذهب الكوفيين"، فالنسبة عند هؤلاء المؤرخين جميعًا إنما كانت نسبة النّحاة إلى البلد: البصرة، فهم "أهل البصرة" و "علماء البصرة" و"البصريون"، أو الكوفة: فهم "أهل الكوفة" و"علماء الكوفة" و "الكوفيون". والدّليل على أنّهم كانوا ينسبونَ النّحاةَ إلى البلد، ويذكرونهم في ترجمتهم إيّاهم بحسب البلدان، ولم يكونوا

---

[1] لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط3، 1414 هـ، ج13، ص381 (لحن).

[2] مقدمة ابن خلدون، عبد الرّحمن ابن خلدون (ت: 808هـ)، تحقيق: عبد السلام الشّدادي، الدار البيضاء، ط1، 2005م، ج3، ص236.

[3] شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: 905هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت، ط1، 2000م: خطبة المؤلف 5/1.

[4] المصطلح النّحويّ (النشأة – الخلاف – الجوهر)، أ. د. عبد الحسين المبارك، كلية الآداب – جامعة البصرة، مجلة المورد – العدد الثّالث (2006م): ص25.

[5] هو عبد الواحد بن عليّ أبو الطّيّب اللّغويّ الحلبي، من العلماء المبرّزينَ في اللّغةِ، وله فيها كتب كثيرة، وله في النّحو كتاب (مراتب النحويين): ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – بيروت، د. ط، (د. ت): 120/2.

يعرفونهم باسم "مدرسة" أو "مذهب"))[1]، وكان النّحو عند أهل البصرة مُختلفًا عن النّحو عند أهل الكوفة، ويرجع هذا الاختلاف إلى وجهات النّظر بين نحاة المصرينِ في توجيه المسائل الخلافيّة، فكانَ لكلِّ فريقٍ رأيٌ في صواب مذهبه، وصحة حجته على المذهب الآخر، ويرد على صاحبه، ويأتي بالحجج الموافقة لرأيه.

وكان لهذا الاختلاف أثر واضح عند نحاة المذهبين في بعض المسائل الخلافية، ممّا أدى إلى ظهور مناظرات علمية تغلب عليها العصبية وحبّ النيل من الآخر، ومن أشهر تلك المناظرات هي مناظرة الكسائي وسيبويه في مجلس البرامكة زمن هارون الرّشيد[2]، وسنقتصر على بعضِ آراء علماءِ هذينَ المدرستينَ في دراستِنا ومدى تأثيرهما في منهج ابن بَرّيٍّ.

إذ تطرّق ابن برّيٍّ إلى الكثير من المسائل النّحويّة الّتي أوردها الجوهريّ في الصّحاح، فكان يستقصي الآراء فيها، ويشرحها، ويوضح ما اختلف منها، ويُعلّق عليها، على الرّغم من اعترافهِ بأَنَّ ((الجوهريّ أنحى اللّغويينَ))[3]، فاختلف معه في طائفة من المسائل النّحويّة، فكان ينقد، ويصوّب ما وهم فيه الجوهريّ، وقد اعتمد الاثنان على منهجيات مختلفة في طرح المسائل الخلافيّة اعتمادًا على القياس وهو((حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع))[4]، أو السّماع وهو أنْ يسمعَ الرّاوي من الأعراب والقبائل الّتي يُعتد بعربيتِها سماعًا مباشرًا، أو الاستحسان وهو مصطلح فقهي يراد بهِ ((اجتهاد العالم في اختيار أحسن ما يقدر عليه إذا لم يكن للحادثة أصل يردها عليه ويشبهها به))[5]، ومنهم من حدَّهُ بالإعجاب والرّضا[6]، أو استصحاب الحال وهو ((إبقاء حال اللّفظ

---

[1] المدارس النّحويّة، د. خديجة الحديثيّ، دار الأمل، عمان، ط3، 2001م، ص9.

[2] الأمالي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل – بيروت، ط2، 1987م، ص240.

[3] المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1998م، ج1، ص75.

[4] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النّحو، أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد الانباري (ت: 577هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السّورية 1377هـ-1957م 93، وينظر: من تاريخ النّحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني: 157.

[5] تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت: 333هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2005م، ج7، ص47.

[6] الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت: 427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2002م، ج2، ص122، وينظر الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: 468هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد

على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النّقل عن الأصل))[1]، وسنقسّم هذا الدراسة إلى مبحثين، وسندرس في كلِّ مبحث بعض النّماذج، وهما كما يأتي:

المبحث الأوّل: الخلاف على مستوى المصطلح:

أ- مصطلحا الخفض والجرّ:

إنَّ مصطلحات الخفض والكسر والجرّ متداخلة فيما بينها، استعملها علماء اللّغة للدّلالة على مدلول واحد، ومنهم من يلزمها بمصطلح دون سواه [2]، والمشهور عند اللّغويينَ أنَّ الخفضَ من مصطلحات الكوفيينَ، والجرَّ من مصطلحات البصريينَ[3].

فقد استعمل الجوهريّ مصطلح (الخفض) أقل من استعمال مصطلح (الجرّ)، إذ ورد في أكثر من ثماني مواضع في الصّحاح، في حين مصطلح الجرّ فاقهُ بكثير حيثُ ورد في أكثر من ثلاثة عشر موضعًا، إذ ذكر الجوهريّ في باب **(التّاء)** مادة **(ستت)** استعمالًا لمصطلح الخفض، إذ يقول: ((فأما إذا كان عدد لا يحتمل أن يفرد منه جمعان مثل الخمس والاربع والثلاث فالرفع لا غير، تقول: عندي خمسة رجال ونسوة ولا يكون الخفض))[4]، وغيرها الكثير[5]، والمشهور عن هذا المصطلح إنَّه كوفي الاستعمال، فقد أفاد منه الجوهريّ. ومن جهة أخرى فهو يستعمل مصطلح الجرّ، إذ ذكرهُ في باب التّاء مادة (حتَّ)[6]، وباب الدّال مادة (عند)[7]، وأوردهُ كذلك في باب **(الطّاء)** مادة **(قطط)** في حديثه عن اتصال نون الوقاية في (قط)، إذ يقول: ((وهذه النون لا تدخل الأسماء وإنما تدخل الفعل الماضي إذا دخلته ياء المتكلم، كقولك ضربني وكلمني، لتسلم الفتحة الّتي بُني الفعل عليها، ولتكون وقاية للفعل من الجرّ، وإنّما أدخلوها في أسماء مخصوصة نحو قطني وقدني وعني

الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994م، ج3، ص523.

[1] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النّحو، أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد الانباري (ت: 577هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السّورية، 1957م، ص46.

[2] نور الهدى لوشن، حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة، دار نشر الكتب الجامعي الحديث، ط1، 2006م، ص23.

[3] محمد بن علي أبو سهل الهروي (ت: 433هـ)، إسفار الفصيح، المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ، ج1، ص477.

[4] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، بيروت، دار العلم للملايين، 1987م: 251/1-252 (ستت).

[5] المصدر السابق: 1572/4 (أسك)، 2264/6 (أخا).

[6] المصدر السابق: 246/1.

[7] المصدر السابق 513/2.

ومني))[1]، والمعروف عن هذا المصطلح هو من نتاج المدرسة البصريّة، إذ أورده سيبويه (180هـ) في عدَّة مواضع من كتابه منها ما ذكره في باب مجاري أواخر الكلمِ من العربيّة فيما يخصُّ حركة نون الجمع السّالم، وحركة تاء جمع المؤنّث، إذ يقول: ((وفي الجرّ والنّصب ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ونونها مفتوحة،... ومن ثَمّ جعَلوا تاء الجمْع في الجرّ والنّصب مكسورة))[2]، وقد ذكرهُ سيبويه كثيرًا في كتابهِ، وهنا يتضح تأثر الجوهريّ بالمدرسة البصرية أكثر منه في المدرسة الكوفية.

أمَّا ابْن بَرّيّ فاستعمل مصطلح الخفض مساويًا لاستعمالات الجوهريّ أو يفوقه بقليل؛ لأنَّهُ يستعمل أحيانًا فعل المصطلح بدلًا من لفظهِ، إذ ذكرهُ في استعمال (لعلَّ) عندما تصبحُ حرفًا للجرَّ بقولهِ: ((وَحُكِيَ أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَرَبِ يُخْفِضُونَ بِلَعَلَّ))[3]، وَأَنْشَدَ لكَعْب بْن سُوَيد الغَنَوي (617م):

فَقلتُ ادْعُ أُخرى وارْفَع الصَّوتَ ثَانِيًا * لَعَلَّ أَبي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيب**[4]

وهذا البيت نظمه الغنوي في مرثية مشهورة عند العرب بحقِّ أخٍ لهُ يدعى أبا المغوار قتل في حرب ذي قار، وهنا نحتاج إلى وقفة عند كلام ابن بَرّيّ، فإنَّهُ لم يخصص من هم القوم الذّينَ يخفضون بلعلَّ، وعند الرّجوع إلى المصادر تبين أنَّها مسألة خلافية بين مذهبين، فالكوفيونَ يرونَ أنَّ اللّام الأولى من أصل بنية الكلمة في لعلَّ، والبصريون يرونها زائدة [5]، وقد أشار الزجاجي (337هـ) إلى تعدد معاني لعلَّ، فقد تأتي للشكِ وللإيجاب وللاستفهام، وتأتي للترجي[6]، وكثير من المعاني[7]،

---

[1] المصدر السابق: 1153/3 (قطط).

[2] عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، 18/1.

[3] عبد الله ابن بَرّيّ (582هـ)، التّنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصِّحاح، تحقيق: مجموعة باحثين، مجمع اللغة العربية – القاهرة، ط1، ج5، ص152 (لمم).

[4] لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط3 ، 1414 هـ: 473/11 (علَّ).

[5] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، ط1 1424هـ- 2003م:112/2، شرح الرضي على الكافية، رضيّ الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت: 688هـ)، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس- بنغازي، ط2، 1996م: 4/ 374، و عبد اللطيف بن أبي بكر الشّرجي الزبيدي (ت: 802هـ)، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1987، ص173.

[6] عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ)، حروف المعاني والصفات، المحقق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1984م، ص30.

[7] أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م، ص579.

وقد اختلف النّحاة في اللام الأولى منها، أهي أصلية أم زائدة[1]، واشرنا إلى ذلك سابقًا، وهناك من يقول أنّ ((وللعرب فيها لغتان المجمع عليها منها هي التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وقد روي أن بعضهم يخفض بها))[2]، وزاد ابن جنّي (392هـ) بقولهِ: ((وحكى أبو زيد أن لغة عقيل "لعل زيد منطلق"، بكسر اللام الآخرة من "لعل" وجر "زيد"،... وقال أبو الحسن: "ذكر أبو عبيدة أنه سمع لام "لعل" مفتوحة في لغة من يجر))[3].

وورد في الصّحاح قولًا للجوهريّ في باب (**الباء**) مادة (**خدب**)، إذ يقول فيه: ((والخَدَبُ: الهَوَجُ، رجلٌ أخدب ومتخدِّبٌ، والمرأة خدباء. يقال: كان بِنعَامَةَ خَدَبٌ، وهو المُدْرِكُ الثأرِ، أي كان أَهْوَجَ، وطعنةٌ خدباءُ، إذا هَجَمَتْ على الجَوْفِ، والخدباء: الدرع اللينة. وأنشد الأصمعي "216هـ"))[4] لكَعْب بْن مَالِكٍ الأَنصاري (50هـ):

خَدْباءُ يَحْفِزُها نِجادُ مُهَنَّدٍ * صَافِي الحَدِيدةِ صارِمٍ ذِي رَوْنَقِ** [5]

فتعقّبهُ ابْن بَرّيّ مستعملًا مصطلح (الخفض) في ردهِ، إذ يقول: ((صَوَابُه خَدْباءَ بِفتحِ الهمزة، والفتحةُ هنا علامةُ الخفضِ؛ لأَنّ قَبْلَه:

فِي كُلِّ سابِغةٍ تَخُطُّ فُضُولُها * كالنِّهْيِ هَبَّتْ رِيحُه المُتَرَقْرِق**

فخدْباءُ، عَلَى هَذَا، صِفَةٌ لِسَابِغَةٍ، وَعَلَامَةُ الْخَفْضِ فِيهَا الْفَتْحَةُ، وَمَعْنَى يَحْفِزُها: يَدْفَعُها ونِجادُ السَّيْفِ: حَمِيلَتُه))[6]، ممّا يدلّ على أنَّ الأثنينِ أخذا بآراء الكوفيين, ويُعدُّ هذا الأخذ بمثابة التّأثر بالمدرسة الكوفيّة.

---

[1] موفّق الدّين يعيش ابن عليّ بن يعيش النحوي (ت: 643هـ)، شرح المفصّل، عالم الكتب –بيروت، د. ط، (د. ت): 87/8، رضيّ الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت: 688هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس– بنغازي، ط2، 1996م: 374/4.

[2] عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ)، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط2، 1985م، ص136.

[3] أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي (ت: 392هـ)، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2000م، ج2، ص83–84.

[4] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 118/1 (خدب).

[5] ديوان كعب بن مالك الأنصاري (ت: 50 هـ)، تحقيق: سامي مكي العاني، الناشر: مكتبة النهضة – بغداد، ط1386،1هـ– 1966م: 245، والرواية في الديوان: خَدْباءُ يَحْفِزُها نِجادُ مُهَنَّد

[6] التّنبيه والإيضاح: 71/1 (خدب).

أمَّا مصطلح الجرّ فاستعمله ابْن بَرّيٍّ أكثر من مصطلح الخفض وفائقًا على استعمالات الجوهريّ لهُ، فذكره في باب (**التاء**) مادة (**بهت**) في تعليقهِ على قَوْلُ أَبي النَّجْمِ العجلي (130هـ):

سُبِّي الحَماةَ وابْهَتِي عَلَيْهَا * وإنْ أبتْ فازْدَلِفي إلَيْهَا** [1]

فقَالَ ابْنُ بَرّيٍّ: ((زَعَمَ أَنَّ عَلَى فِي الْبَيْتِ مُقْحَمَةٌ أَي زَائِدَةٌ؛ قَالَ: إنما عَدَّى ابْهَتي بِعَلَى؛ لأَنه بِمَعْنَى افتَرِي عَلَيْهَا, والبُهْتانُ: افتراءٌ, وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: **{وَلا يَأْتِينَ بِبُهْتانٍ يَفْتَرِينَهُ}** [الممتحنة: 12]؛ وَمِثْلُهُ مِمَّا عُدِّيَ بِحَرْفِ الجَرِّ، حَمْلًا عَلَى مَعْنَى فِعْل يُقاربه بِالْمَعْنَى، قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: **{فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ}** [النور:63]؛ تَقْدِيرُهُ: يَخْرُجون عَنْ أَمره؛ لأَنَّ المُخالفة خروجٌ عَنِ الطَّاعَةِ، وَيَجِبُ عَلَى قَوْلِ الْجَوْهَرِيِّ أَنْ يجْعَلَ "**عَنْ**" فِي الْآيَةِ زَائِدَةً، كَمَا جُعِلَ "**عَلَى**" فِي الْبَيْتِ زَائِدَةً، وَعَنْ وَعَلَى لَيْسَتَا مِمَّا تزَادانِ كَالْبَاءِ))[2]، وعلى ما تقدم يتضح لنا استعمال المصطلح البصري أكثر من نظيره دلالة على ميلهما للمذهب البصري وتأثرهما به أكثر من المذهب الكوفي.

ب- مصطلحا النّعت والصّفة:

النّعت والصّفة مصطلحانِ شاع استعمالهما في مدرستي البصرة والكوفة، فالبصريّونَ يستعملونَ مصطلحَ الصّفة أو الوصف، أمَّا الكوفيونّ فيستعملونَ مصطلح النّعتَ، وقد فرّقَ بينهما أبو هلال العسكري (395هـ) بقولهِ: ((الفرق بين النّعت والصّفة: أن النّعت فيما حكى أبو العلاء رحمه الله: لما يتغير من الصّفات، والصّفة لما يتغير ولما لا يتغير فالصّفة أعم من النّعت، قال فعلى هذا يصح أن ينعت الله تعالى بأوصافه لفعله؛ لأنّهُ يفعل ولا يفعل، ولا ينعت بأوصافه لذاته، إذ لا يجوز أن يتغيرَ، ولم يستدلْ على صحة ما قالهُ من ذلك بشيء والّذي عندي أنَّ النّعت هو ما يظهر من الصّفات ويشتهر ولهذا قالوا هذا نعت الخليفة كمثل قولهم الأمين والمأمون والرشيد))[3].

أمَّا عند السّيوطي (911هـ)، فيقول: ((وإمَّا النعت والصفة فلا فرق بينهما عند البصريين، وقال قوم منهم ثعلب: النعت ما كان خاصًا كالأعور والأعرج لأنّهما يخصانِ موضعا من الجسد،

---

[1] ديوان أبي النجم العجلي، (ت: 130هـ) وهو: الفضل بن قدامة العجليّ، شرح وتحقيق: محمد أديب عبد الواحد، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1، 2006م: 470، والكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت: 285هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط3، 1997، 71/3، والرّواية عند الصاغاني (ت:650هـ): وانهتي عليها بالنون من النهيت، وهو الصوت، وقال: هو تصحيف وتحريف، ينظر: التّكملة والذّيل والصّلة لكتاب تاج اللّغة وصحاح العربيّة، الحسن بن محمّد بن الحسن الصّاغاني، (ت: 650هـ)، تحقيق مجموعة باحثين بمجمع اللّغة العربيّة–القاهرة، مطبعة دار الكتب، ط1، 1970م: 302/1 (بهت).

[2] التّنبيه والإيضاح: 158/1 (بهت).

[3] معجم الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو 395هـ)، المحقق: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، ط1، 1412هـ: 544.

والصفة للعموم كالعظيم والكريم، وعند هؤلاء (الله) تعالى يوصف ولا ينعت))[1]، أمَّا صاحب حاشية الصّبان حدَّ النّعت بقولهِ: ((ويقال له الوصف والصّفة, وقيل: النّعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصّفة لا يختصان به بل يشملان نحو: عالم وفاضل, وعلى الثاني يقال صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوته))[2].

ذُكرَ هذانِ المصطلحانِ عندَ الجوهريّ وابن بَرّيٍّ في كتابيهما، فأورد الجوهريّ مصطلح (النّعت) أكثر من عشر مرات في الصّحاح، بيدَ أنّ مصطلح (الصّفة) أقل من سبعِ مرات، أمَّا مصطلح (الوصف) ورد في الصّحاح مرتينِ لا غير.

فقد ذكر الجوهريّ مصطلح (النّعت) في باب (**التّاء**) مادة (**نعت**) بقولهِ: ((النّعت: الصّفة، ونعت الشيء وانتعته، إذا وصفته))[3]، وذكره في موضع آخر في باب (**الفاء**) مادة (**وصف**)، إذ يقول: ((وإمَّا النّحويون فليس يريدون بالصفة هذا، لأنَّ الصفة عندهم هي النعت، والنعت هو اسم الفاعل نحو ضاربٍ، أو المفعول نحو مضروبٍ، أو ما يرجع إليهما من طريق المعنى نحو مثل وشبه وما يجرى مجرى ذلك))[4]، وهناك مواضع أُخر في الصّحاح.

أمَّا مصطلح الصّفة فذكره الجوهريّ في باب (**الفاء**) مادة (**وصف**) بقولهِ: ((يقولون: رأيت أخاك الظّريف، فالأخ هو الموصوف والظّريف هو الصّفة، فلهذا قالوا: لا يجوز أن يضاف الشيء إلى صفته، كما لا يجوز أن يضاف إلى نفسه، لأنّ الصّفة هي الموصوف عندهم، ألا ترى أن الظّريف هو الأخ))[5]، وهناك مواضع أخرى، إذ يتضّح لنا أنَّ الجوهريّ يستعمل مصطلح النّعت وهو مصطلح كوفيّ أكثر من الصّفة والوصف وهما مصطلحانِ بصريانِ، لأنَّ النّعت أكثر استعمالًا وشيوعًا من الصّفة بين النّحويّين.

أمَّا ابن بَرّيٍّ فاستعمل هذه المصطلحات الثّلاثة، فأورد مصطلح النّعت في باب (**النّون**) مادة (**أبن**) في اعتراضهِ على قول الْجَوْهَرِيّ: ((وَتَقُولُ هَذَانِ أَبانان حَسَنَين، تَنْصِب النّعتَ لأَنه نَكِرَةٌ وُصِفَتْ بِهِ مَعْرِفَةٌ))[6]، فأجابَهُ ابْن بَرّيٍّ بقولهِ: ((قَوْلُ الْجَوْهَرِيّ تَنْصِبُ النَّعْتَ لأَنه نَكِرَةٌ وُصِفَتْ بِهِ مَعْرِفَةٌ،

[1] جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، الألغاز النحوية، المكتبة الأزهرية للتراث، 2003م، ص31.
[2] أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت: 1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م، ج3، ص82.
[3] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ج1، ص269 (نعت).
[4] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج4، ص1439 (وصف).
[5] المصدر السابق، ج4، ص1439 (وصف).
[6] المصدر السابق، ج5، ص2067 (أبن).

قَالَ: يَعْنِي بِالْوَصْفِ هُنَا الْحَالَ))[1]، وأشار سيبويه (180هـ) من قبل بقولهِ: ((وتقول هذان أبانان بَيِّنَيْنِ، وَإِنَّمَا فَرَّقُوا بَيْنَ أَبانَين وعَرَفاتٍ وَبَيْنَ زَيدَينِ وزَيدين مِنْ قِبَل أَنهم لَمْ يَجْعَلُوا التَّثْنِيَةَ وَالْجَمْعَ عَلَمًا لرجُلين وَلَا لرجال بأَعيانِهم، وَجَعَلُوا الِاسْمَ الْوَاحِدَ علَماً لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ، كأَنهم قَالُوا إِذَا قُلْنَا ائْتِ بزَيْدٍ إِنَّمَا نُرِيدُ هَاتِ هَذَا الشَّخْصَ الَّذِي يسيرُ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَقُولُوا إِذَا قُلْنَا جَاءَ زيدانِ فَإِنَّمَا نَعْنِي شَخْصَيْنِ بأَعيانهما قَدْ عُرِفا قَبْلَ ذَلِكَ وأُثْبِتا، وَلَكِنَّهُمْ قَالُوا إِذَا قُلْنَا جَاءَ زَيْدُ بْنُ فُلَانٍ وزيدُ بْنُ فلانٍ فَإِنَّمَا نَعْنِي شَيْئَيْنِ بأَعيانهما، فكأَنهم قَالُوا إِذَا قُلْنَا ائتِ أَبانَيْنِ فَإِنَّمَا نَعْنِي هذين الجبلَين بأَعيانهما اللَّذَيْنِ يَسِيرُ إِلَيْهِمَا، أَلا تَرَى أَنهم لَمْ يَقُولُوا امْرُرْ بأَبانٍ كَذَا وأَبانٍ كَذَا؟ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا لأَنهم جَعَلُوا أَبانَيْنِ اسْمًا لَهُمَا يُعْرَفانِ بِهِ بأَعيانهما، وَلَيْسَ هَذَا فِي الأَناسيّ وَلَا فِي الدَّوَابّ، إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا فِي الأَماكِنِ وَالْجِبالِ وَمَا أَشبه ذَلِكَ، مِنْ قِبَل أَنّ الأَماكِنَ لَا تَزُولُ فيصيرُ كُلُّ واحدٍ مِنَ الجبلَين دَاخِلًا عِنْدَهُمْ فِي مِثْلِ مَا دَخَلَ فِيهِ صاحبُه مِنَ الْحَالِ والثَّباتِ والخِصبِ والقَحْطِ، وَلَا يُشارُ إِلَى واحدٍ مِنْهُمَا بتعريفٍ دُونَ الْآخَرِ فَصَارَا كَالْوَاحِدِ الَّذِي لَا يُزايِله مِنْهُ شيءٌ حَيْثُ كَانَ فِي الأَناسيّ وَالدَّوَابّ والإِنسانانِ وَالدَّابَّتَانِ لَا يَثْبُتَانِ أَبداً، يزولانِ وَيَتَصَرَّفَانِ ويُشارُ إِلَى أَحدِهما والآخرُ عَنْهُ غائبٌ))[2]، ونرى ابن بَرّيّ يُجانب الصّواب فيما ذهب إليه، وهناك مواضع أخرى ذكر فيها هذا المصطلح[3].

في حين لم يستعملْ ابن بَرّيّ مصطلح الصّفة والوصف في كتابهِ، مما يدلّ على ميلهِ وتأثرِهِ بالكوفيينَ في مصطلح النّعت.

وهناك مسائل خلافيّة بين مدرستين علّقَ عليها ابْن بَرّيّ بالتّفصيل، ومنها ما وضّحهُ عِنْدَ قَوْلِ الْجَوْهَرِيّ: ((رأَيته وَحْدَهُ وهو مَنْصُوبٌ عِنْدَ أَهل الْكُوفَةِ عَلَى الظَّرْفِ، وَعِنْدَ أَهل الْبَصْرَةِ عَلَى الْمَصْدَرِ في كلّ حال))[4]، فقَالَ ابن بَرّيّ: ((أَمَّا أَهل الْبَصْرَةِ فَيَنْصِبُونَهُ عَلَى الْحَالِ، وَهُوَ عِنْدَهُمُ اسْمٌ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ الْمُنْتَصِبِ عَلَى الْحَالِ مِثْلَ جَاءَ زَيْدٌ رَكْضاً أَي رَاكِضًا، وَمِنَ الْبَصْرِيّينَ مَنْ يَنْصِبُهُ عَلَى الظَّرْفِ، وَهُوَ مَذْهَبُ يُونُسَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُخْتَصًّا بِالْكُوفِيّينَ كَمَا زَعَمَ الْجَوْهَرِيُّ، وَهَذَا الْفَصْلُ لَهُ بَابٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِيّينَ مُسْتَوْفًى فِيهِ بَيَانُ ذَلِكَ))[5]، وهناك الكثير من المسائل الخلافية[6].

---

[1] التّنبيه والإيضاح: 183/5 (أبن).

[2] الكتاب: 489/10.

[3] التّنبيه والإيضاح: 122/6 (طها).

[4] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 547/2 (وحد)، وقال المحقق: في المخطوطة: "على المصدر في موضع حال".

[5] التّنبيه والإيضاح: 60/2 (وحد).

[6] التّنبيه والإيضاح: 219/4–222 (كلل).

وفي خلاصة الحديث عن الخلاف النّحوي عند ابن برّيٍّ نجده يتبع المنهج العقلي تارة والمنهج النّقلي تارة أخرى مسددًا آرائهُ بأقوال ممن سبقوه من العلماء، ولم يكن الجوهريّ على خطأ فيما طرحه، بل هو نقل عن سابقيه أيضًا.

المبحث الثّاني: الخِلاف على مستوى الكلمة ولفظها:

أ- أنْ المخففة من الثّقيلة:

ذكر الجوهريُّ في باب **(النّون)** مادة **(أنن)** أنْ المخففة من الثّقيلة بقولهِ: ((و "أن" قد تكون مخففة عن المشددة فلا تعمل، تقول: بلغني أنْ زيدٌ خارجٌ، قال الله تعالى: **{وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا}** [الأعراف: 43]))[1]، فاعترض عليه ابن برّيٍّ، إذ يقول: ((قَوْلُهُ فَلَا تَعْمَلُ يريدُ فِي اللَّفْظِ، وأَمَّا فِي التَّقْدِيرِ فَهِيَ عاملةٌ، وَاسْمُهَا مقدَّرٌ فِي النيَّة تَقْدِيرُهُ: أَنه تِلْكُمْ الْجَنَّةُ))[2].

آراء العلماء في المسألة:

اختلفت آراء النّحويينَ في عمل **(أَنْ)** المخفّفة، فذهب بعضٌ منهم إلى القول بأنَّها تعمل في الإضمار، ويكون اسمها ضمير الشّأن المحذوف كما في قول الأعشى:

في فتيةٍ كسُيوفِ الهِنْدِ قد علموا * أنْ هالكٌ كلَّ مَن يحفى وينتعِلُ** [3]

والتّقدير فيه: أنهُ هالكٌ[4]، وإنَّ هذا الشّاهد ذكره سيبويه (180هـ) في كتابه، وعقَّبَ عليه بقولهِ: ((فإنَّ هذا على إضمار الهاء، لم يحذفوا لأنْ يكون الحذف يُدخله في حروف الابتداء بمنزلة إن ولكن، ولكنهم حذفوا كما حذفوا الإضمار، وجعلوا الحذف علَمًا لحذف الإضمار في إن، كما فعلوا ذلك في كأن))[5]، وقال سيبويه في موضع آخر: ((ومن قال: **{وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا}** [النّور: 9]، فكأنه قال: أنَّه غضب الله عليها، لا تخّففها في الكلام أبدًا وبعدها الأسماء إلاَّ وأنتَ

---

[1] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 2074/5 (أنن).

[2] التّنبيه والإيضاح: 192/5 (أنن).

[3] ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمّد محمّد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت، 1968م، د. ط: 95، وعجز البيت في الديوان، هو: أنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عن ذِي الحِيلَةِ الحِيَلُ.

[4] الكتاب: 164/3.

[5] الكتاب: 137/2، المقتضب، محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّمالي الأزدي، أبو العبّاس، المعروف بالمبرّد (ت: 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب– بيروت، د. ط، (د. ت): 9/3 و الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت: 316هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م: 1/ 238.

تريدُ الثّقيلة مضمرًا فيها الاسم))[1]، وإمَّا رأي الأخفش الأوسط (215هـ) في (أنْ) غير المشددة تكون عاملة في الإضمار أيضًا، إذ يقول: ((وتكون خفيفة في معنى الثقيلة في مثل قوله [تعالى] {**أَنِ الْحَمْدُ للَّهِ**}[يونس: 10]... [على تقدير] "أَنْهُ الحَمْدُ لِلّهِ"))[2]، وتبعهما في ذلك المبرّد (286هـ)، إذ يقول: ((فَأمَّا قَوْلك: قد علمت أَن زيد منطلق فَمَعْنَاه: أَنه زيد منطلق وَلَا تحْتَاج إِلَى عوض))[3]، واستشهد بقول الأعشى (أنْ هالكٌ)، وأكملَ قولهُ معلِّلًا: ((وَإِنَّمَا امْتنع الْفِعْل أَنْ يَقع بعْدهَا بِغَيْر عوض، لِأَن الْفِعْل لم يكنْ ليَقَع بعْدهَا لَو ثقلت، وأعملت كَمَا يكون الِاسْم فَلم يَكُونُوا ليجمعوا عَلَيْهَا الْحَذف بِغَيْر عوض، وَأَن يوقعوا بعْدهَا مَا لَا تقع عَلَيْهِ لَو ثقلت وأعملت، لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَة الْفِعْل وَلَا يَقع فعل على فعل))[4]، ومن تابعهم أيضًا في الاضمار ابن الشّجريّ (542هـ)، إذ يقول: ((والوجه الثاني من وجهيْ إعمال "أَنْ": أنَّك تُعمِلُها في مُقدَّر، وهو ضميرُ الشّأن، وتُوقعُ بعدها الجملة خبرًا عنها، كقولك: علمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ، وأكثرُ قولي أن لا إله إلاَّ الله، ومنه قوله تعالى:{ **وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**}[يونس: 10]، التقدير: أنه زيدٌ قائمٌ، وأنه لا إله إلاَّ الله[5]، وأنّه الحمدُ لله، ومثلهُ: { **أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ**}[الأعراف: 44] في قراءة من خفَّف ورفع، ومثلهُ:{ **وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا**}[الصافات: 104-105]، التقدير: أنه قد صدقت الرُّؤيا، أو أنَّك قد صدَّقتَ الرُّؤيا))[6]، وهذا مذهب البصريين، وتبعهم ابن برّيٍّ في هذا المذهب.

وقد سلكَ الكثير من النّحويين هذا المذهب بعد ابن برّيٍّ، منهم العكبري (616هـ)، إذ يقول: ((يجوز أَن تعْمل (أنْ) المخففة من الثَّقِيلَة عَملهَا قبل التَّخْفِيف))[7]، وتبعه ابن عصفُور (669هـ)[8] أيضًا.

أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى عدم جواز إعمالها عند التّخفيف، فقد جاء في شرح المفصّل: ((إنَّ الكوفيينَ قد ذهبوا إلى أنه لا يجوز إعمال أنْ الخفيفة النّصب في الاسم بعدها واحتجوا بأنه قد زالت

---

[1] الكتاب: 3/163-164.

[2] معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: 215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م: 1/122.

[3] المقتضب: 3/9.

[4] المقتضب: 3/10.

[5] جاء هذا التقدير في القرآن الكريم { أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} من سورة محمّد، آية (19).

[6] أمالي ابن الشّجريّ، هبة الله بن عليّ بن محمّد بن حمزة الحسني العلوي (ت: 542ه)، تحقيق: د. محمود محمّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م: 3/155.

[7] اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1، 1995م: 1/220.

[8] شرح جمل الزّجاجي، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عليّ، ابن عصفور الإشبيليّ (ت: 669هـ)، تحقيق: فوّاز الشّعّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م: 1/436.

المشابهة بينها وبين الفعل بنقص لفظها))[1]، أي أنَّها فقدت الاختصاص في الاسم، وهذا ما ذهب إليه الجوهريّ.

وما نراه في (أنْ) المخففة من الثّقيلة أنَّها تبقى عاملة في حالتي الاظهار والاضمار، فقد ورد عن العرب سماعًا قول الشّاعر[2]:

فَلَو أَنْك فِي يومِ الرَّخاء سألْتني * فِراقَك لم أَبْخل وَأَنت صَدِيقُ**

أمَّا في الاضمار قول الأعشى:

في فتيةٍ كسُيوفِ الهِنْدِ قد علموا * أنْ هالكٌ كلُّ مَن يحفى وينتعِلُ**

وهنا (أن) مختصة بالاسم، فلا يأتي بعدها الفعل إلاَّ مسبوقًا بفاصل نحو، السّين، وسوف، وقد، ولا النّافية، وقد أشار لذلك سيبويه بقولهِ: ((واعلم أنَّه ضعيفٌ في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعل ذاك ولا قد علمت أن فعل ذاك حتَّى تقول: سيفعل أو قد فعل، أو تنفي فتدخل لا؛ وذلك لأنَّهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من أنَّه، فكرهوا أن يدعوا السّين أو قد إذ قدروا على أن تكون عوضاً، ولا تنقص ما يريدون لو لم يدخلوا قد ولا السّين))[3].

ب- الخلاف في بناء (نحنُ) على الضّم:

أوردَ الجوهريّ في باب (**النّون**) مادة (**نحن**) علة بناء (نحنُ) على الضّم، إذ يقول: ((نحْنُ: جمع (أنا) من غير لفظِه، وحرّك آخرهُ بالضّم لالتقاء السّاكنين، لأنَّ الضّمّة من جنس الواو الّتي هي علامةٌ للجمع، ونحنُ كناية عنهم))[4].

عقّبَ ابْن بَرِّيّ بقولهِ:((لَا يَصِحُّ قَوْلُ الْجَوْهَرِيّ إن الْحَرَكَةَ فِي (نَحْنُ) لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ لأَن اخْتِلَافَ صِيَغِ الْمُضْمَرَاتِ يَقُومُ مَقَامَ الإِعراب، وَلِهَذَا بُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ مِنْ أَوّل الأَمر نَحْوَ: هُو، وَهِيَ، وأَنا فعلتُ كَذَا؛ لِكَوْنِهَا قَدْ تَنَزَّلَتْ مَنْزِلَةَ مَا الأَصلُ فِي التَّمْكِينِ))[5]، واضافَ قَائِلًا: ((إنما بُنِيَتْ (نَحْنُ)

[1] شرح المفصّل، موفّق الدّين يعيش ابن عليّ بن يعيش النحوي (ت: 643هـ)، عالم الكتب –بيروت، د. ط، (د. ت): 74/8.

[2] المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط1، 1993: 395.

[3] الكتاب: 167/3.

[4] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 2210/6 (نحن).

[5] التّنبيه والإيضاح: 337/5 (نحن).

عَلَى الضَّمِّ لِئَلَّا يَظُنَّ بِهَا أَنها حَرَكَةُ الْتِقَاءِ سَاكِنَيْنِ، إِذ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ يُحَرَّكُ بِهِمَا مَا الْتَقَى فِيهِ سَاكِنَانِ نَحْوَ رَدَّ ومدَّ وشدَّ))[1].

آراء العلماء في المسألة:

كانَ رأي سيبويه (180هـ) في (نحن) هيَ ضمير من المبنيات وُضِعَ للتثنيه، والجمع، وذلك في قولهِ: ((اعلم أنّ المضمَر المرفوع، إذا حدَّث عن نفسه فإنَّ علامته أنا، وإن حدَّث عن نفسه وعن آخر قال: نحنُ، وإن حدَّث عن نفسه وعن آخرينَ قال: نحنُ))[2]، وهذا ما ذهبَ إليه ابن برّيٍّ بقولهِ: ((لِكَوْنِهَا قَدْ تَنَزَّلَتْ مَنْزِلَةَ مَا الأَصلُ فِي التَّمْكِينِ))[3].

أمَّا رأي هشام بن معاوية الضّرير (209هـ) فعنده ((الأصل نحُنْ قلبت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء))[4]، وقال محمّد بن يزيد المُبَرِّد (286هـ): ((نحنُ مثل قبلُ وبعدُ لأنَّها متعلقة بالإخبار عن اثنينِ وأكثر))[5].

أمَّا أبو إسحاق الزّجاج (311هـ) فكان رأيه مختلفًا في بناء (نحنُ)، إذ يقول: ((نحنُ مبنيّة على الضّم، لأنَّ نحن يدل على الجماعة، وجماعة المُضْمَرينَ يدل عليهم – إذا ثَنيتَ الواحدَ من لفظه – الميم والواو، نحو: فعلوا، وأنتم، فالواو من جنس الضّمة، فلم يكن بُدٌّ من حركة (نَحْنُ) فحُركت بالضّم لأنَّ الضّم من الواو؛ ألا ترى أن واو الجماعة إذا حركت لالتقاء السَّاكنين ضُمت))[6].

وإمَّا عليّ بن سليمان الأخفش الصّغير (315هـ)، فقال: ((نحنُ يكون للمرفوع فحرّكوها بما يشبه الرفع))[7]، والمعروف في العربيّة أنَّ الواو علامة للرفع وما يشبهه هي الضّمة.

وأَمَّـا النّحّاس (338هـ) فأورد أقوالًا للنّحويين في بيان علّة بناء نحنُ على الضّم، منها، قول هشام، وقول المُبَرِّد، وقول الأخفش الصّغير[8].

---

[1] المصدر السابق: 337/5 (نحن).

[2] الكتاب: 350/2.

[3] التّنبيه والإيضاح: 337/5 (نحن).

[4] إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: 338هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: 30.

[5] المصدر السابق: 30.

[6] معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط1، 1988م: 89/1.

[7] إعراب القرآن: 30.

[8] المصدر السابق: 30.

وأَمَّـا رأي ابن الخشَّاب (567هـ)، فقد جاء في قولهِ: ((نحنُ للاثنين وللجماعة من المذكّرينَ والمؤنّثات من المتكلمين، وهو اسم مبني على الضّم؛ وعلّة بنائهِ كونه مضمرًا، واختصاصه بالبناء على الحركة لا السّكون لأنَّ ما قبل آخرهِ ساكن؛ وكون الحركة ضمة دون غيرها، لقوةِ هذا الضّمير، وكونِه لا ينفصل من الدّلالة على ما زاد على الواحد من مثنى أو مجموع؛ فأمَّا اشتراك المذكّر والمؤنّث فيه، في مثناهما ومجموعهما، إذا قال الاثنان: نحنُ فعلنا، وقالت الثّنتان: نحنُ فعلنا وكذا الجمعان منهما، فلأن "نحنُ" ضمير المتكلم الزّائد على الواحد؛ وقد بيّنا أنَّ المتكلم لا يحتاج في ضميرهِ إلى فرق بين مذكّر ومؤنّث لأمن اللّبس في غالب الاستعمال وأكثر الأحوال))[1]، فابن الخشّاب هنا يؤيد ما ذهب إليه سيبويه معتمدًا على دلالة الضّمير في المثنى والجمع.

أمَّا ابن يعيش (643هـ) فذهب بقولهِ إلى أَنَّ (نحنُ) للمتكلم ((إذا كان معهُ غيره يستوي فيه المذكّر والمؤنّث والتّثنيه والجمع فتقول نحنُ خارجانِ، ونحنُ خارجونَ، وإنما استوى فيه لفظ التّثنية والجمع لما تقدم من أنّ التثنيه والجمع ههنا ليس على منهاج غيرها من الأسماء الظّاهرة لأنَّه لم يردْ ضم متكلم إلى متكلم كما كان التّثنيه ضم اسم إلى اسم، وإنَّما المتكلم يتكلمُ عن نفسهِ وغيره، ولم يكنْ المتكلم مما يلبس بغيره لإدراكهِ بالحاسة فلمْ يحتجْ إلى الفصل بين التّثنية والجمع، والتّأنيث والتّذكير))[2].

وفي الخلاصة بعدما استعرضنا بعض آراء العلماء في علّة بناء (نحنُ)، يمكننا القول بأَنَّ (نحنُ) صيغة مُرتجلة للجمع، والدّليل على ذلك قول ابن الأنباري (577هـ) في مسألة الحروف الّتي وضع عليها الاسم في "هو" و "هي"، إذ يقول: ((فوجب أن تغير الحركة الّتي كانت مستعملة في الواحد إلى الضّم كما... لو فتحت وكسرت لجاز أن يتوهم أنَّها كلمتان منفصلتان، فاجتلبوا حركة لم تكنْ في الواحد لتدلَّ على أنَّها كلمة واحدة، وأَجْرُوا جميع المُضمر في التّثنية والجمع هذا المُجْرَى))[3]، وهذا ما ذهب إليه الاثنان الجوهريّ وابن بَرّيّ، فالجوهريّ أشار بقولهِ: ((لأنَّ الضّمّة من جنس الواو الّتي هي علامةٌ للجمع، ونحنُ كناية عنهم))[4]، وكذلك قول ابن بَرّيّ: ((وَلِهَذَا بُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ مِنْ أَوّل الأَمر نَحْوَ: هُو، وَهِيَ، وأَنا فعلتُ كَذَا؛ لِكَوْنِهَا قَدْ تَنَزَّلَتْ مَنْزِلَةَ مَا الأَصلُ فِي التَّمْكِينِ))[5]، وهناك

---

[1] المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشَّاب (ت: 567هـ)، تحقيق: عليّ حيدر، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، طبعة دمشق 1972م: 331.

[2] شرح المفصّل: 94/3.

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 2003م: 560/2.

[4] الصّحاح ومدارس المعجمات العربية، أحمد عبد الغفور عطار، الناشر دار الكتاب العربي – القاهر، د. ط، (د. ت): 2210/6 (نحن).

[5] التّنبيه والإيضاح: 337/5 (نحن).

الكثير من هذه المسائل الخلافية النحوية الّتي ذكرها ابن برّيٍّ في حواشيه على الجوهريّ يمكن الاطلاع على تفصيلاتها في كتاب آراء ابن برّيٍّ النّحوية للدّكتور فرّاج ناصر الحمد.

الخاتمة:

يُعدّ مُعجم الصِّحاح في اللُّغة وتاج العربيّة، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ من أصح المعجمات وأوثقها، بحيث غطى على من كان قبله، وشُغِف به واحتذى على مثاله من جاء بعده، ولشهرة الكتاب، ومكانته بين كتب اللُّغة تصدى كثير من العلماء لنقد مادته، وكان ابْن بَرّيٍّ من أوائل من تصدى له بالنّقد، وكان قد تعرض فيه إلى نقد الشَّاهد اللُّغويّ، وهو ما جعلته موضوعا لدراستي، وبعد الاطلاع على جهد ابْن بَرّيٍّ في ذلك، ودراسته من جوانبه كافة، تمخضت لدي مجموعة من النّتائج، يمكن إجمالها بما يأتي:

1) أخذ الخلاف النّحويّ أثره في ردود ابْن بَرّيٍّ على الجوهري نظرا لانطلاق اللُّغويّين، ولا سيما النّحويين والصّرفيين من مناهج مختلفة جعلت بعضهم يتعصب لرأيه، ويغض من رأي الطرف الآخر، ولم يكن الأمر بعيدا عن ابْن بَرّيٍّ، فأشار إليه، وهو ما كان ذا تأثير في نقده الشَّاهد اللُّغويّ.

2) تأثر الكثير من النّحويين بمذهب بعد ابن برّيٍّ في تقصي المسائل الخلافية، أمثال العكبري، وابن عصفُور.

3) سعة اطلاع ابن بري على دواوين العرب، جعلت منه موسوعة ثقافية، فهي واضحة في التنبيه والإيضاح.

4) اعتماد ابن بري على القياس والعلة في مناقشة المسائل الخلافية.

5) استعمل ابن بري المصطلحات البصرية أكثر من نظيرتها الكوفية، فهو يميل لآراء المدرسة البصرية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت: 433هـ)، المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ.

2. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ-1996م.

3. إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: 338هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.

4. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النّحو، أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد الانباري (ت: 577هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السّورية 1377هـ-1957م.

5. الألغاز النحوية، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:911هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث، 1422 هـ - 2003 م.

6. أمالي ابن الشّجريّ، هبة الله بن عليّ بن محمّد بن حمزة الحسني العلوي (ت: 542هـ)، تحقيق: د. محمود محمّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ - 1992م.

7. الأمالي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط2، 1407 هـ - 1987 م.

8. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، ط1 1424هـ- 2003م.

9. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، ط1 1424هـ- 2003م.

10. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشّرجي الزبيدي (ت: 802هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1987م.

11. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – بيروت، د. ط، (د. ت).

12. تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت: 333هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1426 هـ – 2005 م.

13. التّكملة والذّيل والصّلة لكتاب تاج اللّغة وصحاح العربيّة، الحسن بن محمّد بن الحسن الصّاغاني، (ت: 650هـ)، تحقيق مجموعة باحثين بمجمع اللّغة العربيّة–القاهرة، مطبعة دار الكتب، ط1، 1970م.

14. التّنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصِّحاح، عبد الله ابن بَرّيّ (582هـ)، مجمع اللغة العربية – القاهرة، ط1،

- الجزء الأول، تحقيق: مصطفى حجازي، 1401هـ – 1980م.
- الجزء الثالث، تحقيق: رجب عبد الجواد إبراهيم، 1430هـ – 2009م.
- الجزء الثاني، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، 1402هـ – 1981م.
- الجزء الخامس، تحقيق: إقبال زكي سليمان، 1430هـ – 2009م.
- الجزء الرابع، تحقيق: عبد الصمد محروس، 1431هـ – 2010م.
- الجزء السادس، تحقيق: عبد الوهاب عوض الله، 1431هـ – 2010م.

15. تهذيب اللّغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 2001م.

16. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413 هـ – 1992م.

17. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: 1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1997م.

18. حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة، نور الهدى لوشن، دار نشر الكتب الجامعي الحديث، ط1، 2006م.

19. حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ)، المحقق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1984م.

20. ديوان أبي النجم العجلي، (ت: 130هـ) وهو: الفضل بن قدامة العجليّ، شرح وتحقيق: محمد أديب عبد الواحد، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1، 2006م.

21. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمّد محمّد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت، 1968م، د. ط.

22. ديوان كعب بن مالك الأنصاري (ت: 50 هـ)، تحقيق: سامي مكي العاني، الناشر: مكتبة النهضة – بغداد، ط1386،1هـ – 1966م.

23. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي (ت: 392هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2000م.

24. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: 905هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت، ط1، 2000م.

25. شرح الرضي على الكافية، رضيّ الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت: 688هـ)، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس– بنغازي، ط2، 1996م.

26. شرح الرضي على الكافية، رضيّ الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت: 688هـ)، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس- بنغازي، ط2، 1996م.

27. شرح المفصّل، موفّق الدّين يعيش ابن عليّ بن يعيش النحوي (ت: 643هـ)، عالم الكتب – بيروت، د. ط، (د. ت).

28. شرح المفصّل، موفّق الدّين يعيش ابن عليّ بن يعيش النحوي (ت: 643هـ)، عالم الكتب – بيروت، د. ط، (د. ت).

29. شرح جمل الزّجاجي، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عليّ، ابن عصفور الإشبيليّ (ت: 669هـ)، تحقيق: فوّاز الشّعّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

30. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ – 1987م.

31. الصّحاح ومدارس المعجمات العربية، أحمد عبد الغفور عطار، الناشر دار الكتاب العربي – القاهرة، د. ط، (د. ت).

32. الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت: 285هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط3 1417 هـ – 1997 م.

33. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ – 1988م.

34. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت: 427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1 ، 2002 م.

35. اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط2، 1405هـ – 1985م.

36. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1، 1416هـ 1995م.

37. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط3 – 1414 هـ.

38. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط3 – 1414 هـ.

39. المدارس النّحويّة، د. خديجة الحديثيّ، دار الأمل، اربد – الأردن، ط3، 1422هـ_2001م.

40. مراتب النّحويينَ، أبو الطّيب عبد الواحد بن عليّ اللّغويّ الحلبيّ (ت: 351هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، د. ط، (د. ت).

41. المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشّاب (ت: 567هـ)، تحقيق: عليّ حيدر، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، طبعة دمشق 1392هـ-1972م.

42. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1418هـ 1998م.

43. المصطلح النّحويّ (النشأة – الخلاف – الجوهر)، أ. د. عبد الحسين المبارك، كلية الآداب – جامعة البصرة، مجلة المورد – العدد الثّالث (2006م).

44. معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: 215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411 هـ - 1990 م.

45. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط1 1408 هـ - 1988.

46. معجم الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو 395هـ)، المحقق: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، ط1، 1412هـ.

47. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط1، 1993م.

48. المقتضب، محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّمالي الأزدي، أبو العبّاس، المعروف بالمبرّد (ت: 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب– بيروت، د. ط، (د. ت).

49. مقدمة ابن خلدون، عبد الرّحمن ابن خلدون (ت: 808هـ)، تحقيق: عبد السلام الشّدادي، الدار البيضاء، ط1، 2005م.

50. من تاريخ النّحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت: 1417هـ)، مكتبة الفلاح، د. ط، (د. ت).

51. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: 468هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994م.